

Distr.: General
18 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت**

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة
"المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تعميم مراعاة
المنظور الجنساني وأوضاع المرأة ومسائل برنامجية

حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

تقرير الأمين العام

موجز

يسلط هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥/٢٠١٢، الضوء على حالة المرأة الفلسطينية في الفترة بين ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ويقدم لمحة عامة عن المساعدة التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب؛ والصحة؛ والتمكين الاقتصادي وأسباب المعيشة؛ وسيادة القانون والعنف ضد المرأة؛ والسلطة وصنع القرار؛ والتنمية المؤسسية. ويختتم التقرير بتوصيات مقدمة إلى لجنة وضع المرأة للنظر فيها.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٣.

** E/CN.6/2013/1



أولا - مقدمة

١ - أعرب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٥/٢٠١٢ المتعلق بحالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها عن قلقه البالغ إزاء الحالة الخطيرة للمرأة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل استعراض الحالة وأن يساعد النساء الفلسطينيات بجميع السبل المتاحة، بما فيها تلك الواردة في تقرير الأمين العام السابق عن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها (E/CN.6/2012/6)، وأن يقدم إلى لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والخمسين تقريراً يتضمن المعلومات المقدمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢ - ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، ويستعرض حالة المرأة الفلسطينية استناداً إلى المعلومات المقدمة من كيانات الأمم المتحدة ومن فرادى الخبراء الذين يوظفون برصد حالة الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٣ - ويستند التقرير، ما لم يشر إلى خلاف ذلك، إلى الإسهامات والمعلومات التي قدمتها كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقدم المساعدة إلى النساء الفلسطينيات، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وفريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط. وقام فريق الأمم المتحدة القطري بتنسيق إسهامات كيانات الأمم المتحدة التالية في التقرير: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

ثانياً - حالة المرأة الفلسطينية

٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أرض الواقع تفرض تحديات. ورغم أن هذه الأوضاع تؤثر على جميع الفلسطينيين، فإن النساء والفتيات يعايشنها بصورة مختلفة نظراً لحالات انعدام المساواة والتمييز بين الجنسين. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية وفرادى الدول الأعضاء لتوفير التيسير وبعض التقدم الدبلوماسي الأولي المحرز في مطلع عام ٢٠١٢، ظلت مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين في حالة جمود وأخذت الثقة في العملية السياسية بالتلاشي. واستمرت صعوبة الحالة الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة لاستمرار الفصل السياسي والجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية ومحدودية التقدم المحرز في تحقيق المصالحة، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإغلاق قطاع غزة. وفي الوقت نفسه، أحرز الفلسطينيون مزيداً من التقدم في برنامج بناء الدولة، مما زاد من عمق واتساع الاستعداد المؤسسي لكيان الدولة. إلا أن استدامة هذه الإنجازات، سواء في الميدان الاقتصادي أو الأمني، معرضة لأخطار متزايدة. ويبحث تزايد التوتر وتصعيد العنف على قلق بالغ. ومثلما ورد في تقارير الأمين العام الأخيرة، فقد حثت الأمم المتحدة وشركاء المجموعة الرباعية باستمرار كلا الجانبين على تجنب الاستفزازات التي من شأنها أن تضر آفاق السلام (انظر A/67/84-E/2012/68 و A/67/364-S/2012/701).

٥ - ولا يزال الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة يواجهون عقبات خطيرة تعترض حرية التنقل والعبور. ويشكل قيام السلطات الإسرائيلية بصورة غير كافية بتقسيم الأراضي إلى مناطق وتخطيطها، والسياسات والممارسات المتعلقة بالإقامة^(١)، ونزع ملكيات المباني وتخصيص الأراضي، والجدار العازل، ونقاط التفتيش، ونظام التصاريح والعبور، والقيود البيروقراطية، نظاماً متعدد الأوجه أعاق الدخول إلى قطاع غزة، والحركة بين قطاع غزة والضفة الغربية، وداخل الضفة الغربية، والدخول إلى القدس الشرقية من الجزء المتبقي من الأرض الفلسطينية المحتلة. وللجدار العازل والقيود المفروضة تأثير على المرأة بالتحديد ولا يزال يمثل مخاطر شديدة للحوامل، مثل عدم إمكانية وصولهن إلى مراكز رعاية الأمومة المتخصصة للولادات العالية المخاطر. وللقيود تأثير كبير على التنمية الاقتصادية بوجه عام

(١) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "The Humanitarian Impact of the Barrier"، صحيفة وقائع (تموز/يوليه ٢٠١٢).

وعلى قدرة المنظمات المحلية والدولية على تقديم المساعدات الإنسانية وغيرها من المساعدات^(٢).

٦ - وأسفر استمرار النشاط الاستيطاني عن إخلاء قسري وتشريد للفلسطينيين، مما أدى بصورة مباشرة إلى انعدام الأمن المادي، وتعطيل أسباب المعيشة والخدمات الأساسية، وانخفاض مستوى المعيشة، وزيادة الاعتماد على المعونة الإنسانية. وكما يرد في التقارير الأخيرة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن تأثير ذلك على السلامة النفسية للنساء والأسر يمكن أن يكون مدمرا^(٣).

٧ - واستمرت التوترات والحوادث والهجمات العنيفة المتصلة بالتراجع والاحتلال قائمة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أسفر عن وقوع قتلى وإصابات بين المدنيين. وأفادت التقارير بزيادة أعمال العنف التي يقوم بها المستوطنون في الضفة الغربية. وواجهت إسرائيل حالات متزايدة من إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون وغيرها من الذخائر بصورة غير تمييزية من غزة، بلغت ذروتها خلال عدة جولات خطيرة من التصعيد. وعانى سكان غزة من نشاط المقاتلين وكذلك من عمليات قوات الدفاع الإسرائيلية، التي نفذت عددا كبيرا من الضربات الجوية (انظر A/67/84-E/2012/68 و E/67/364-S/2012/701). واستنادا إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية^(٤)، قُتل في الضفة الغربية خمسة مدنيين فلسطينيين (٤ رجال وصبي) وأصيب ٣٧٢ ٢ بجروح (منهم ٩٨٦ ١ رجلا، و ٧٥ امرأة و ٢٨٨ صبيا و ١٦ فتاة على يد قوات الدفاع الإسرائيلية، في حين بلغ عدد الذين أصابهم المستوطنون الإسرائيليون بجروح ١١٢ رجلا و ٢١ امرأة و ٤٠ طفلا. وأصيب بجروح أربعون مستوطنا إسرائيليا (٣٦ رجلا، وامرأة وصبيان وفتاة) على يد الفلسطينيين. وفي قطاع غزة، قُتل ١١ مدنيا فلسطينيا (٧ رجال وامرأة و ٣ صببية) وجرح ١٥٣ (من بينهم ٨٤ رجلا و ٢٥ امرأة و ٣٣ صبيا و ٣ فتيات) خلال غارات جوية إسرائيلية. وأصيب بجروح اثنا عشر مدنيا إسرائيليا (١١ رجلا وامرأة) بصواريخ أطلقها فلسطينيون على جنوب إسرائيل. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تشير المعلومات المتاحة إلى أن أعمال العنف التي

(٢) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "Fragmented lives: Humanitarian overview، 2011" (تموز/يوليه ٢٠١٢).

(٣) انظر على سبيل المثال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة "Demolitions and forced displacement in the Occupied West Bank" (كانون الثاني/يناير) و "Settlements in Palestinian Residential Areas in East Jerusalem" (نيسان/أبريل ٢٠١٢).

(٤) تغطي الأرقام الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛ بيانات جمعتها الأمم المتحدة.

يرتكبها أفراد قوات الدفاع الإسرائيلية أو المستوطنون نادرا ما تخضع لتحقيقات مستقلة أو محايدة وأن مرتكبي الانتهاكات غالبا ما يفلتون من العقاب.

٨ - وظلت النساء في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة معرضات للقيود التعسفية على حقهن في حرية التعبير وحرية التجمع. وتفيد تقارير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن النساء ظلن معرضات للعنف والخطر أثناء مظاهرات سلمية، حيث قامت كل من قوات الأمن الإسرائيلية وقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، وكذلك السلطات بحكم الواقع (في قطاع غزة)، في مناسبات مختلفة، باستعمال القوة المفرطة في التعامل الشرطي مع المظاهرات.

٩ - وحتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، احتُجزت ست نساء فلسطينيات في سجون إسرائيلية خارج الأرض الفلسطينية المحتلة في انتهاك للقانون الدولي، وهذا يمثل انخفاضا في عدد النساء البالغ ٢٩ امرأة اللائي احتجزن خلال الفترة السابقة المشمولة بالتقرير. إلا أن التقارير تفيد بأن النساء الفلسطينيات لا يزلن يعشن في أوضاع سيئة في هذه السجون ويواجهن مشكلات إعادة الاندماج لدى إطلاق سراحهن نتيجة غياب الدعم الاجتماعي^(٥).

١٠ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في أرقام الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض معدل التضخم وتحسن مؤشرات العمالة. إلا أن معدلات الفقر والبطالة ظلت مرتفعة، وخصوصا في قطاع غزة. فقد بلغ معدل الفقر ٢٥,٨ في المائة في عام ٢٠١١، مترواحا بين ١٧,٨ في المائة في الضفة الغربية و ٣٨,٨ في قطاع غزة^(٦). وغالبا ما تمثل النساء الفلسطينيات اللائي يعشن في مخيمات اللاجئين الفئة الأكثر تعرضا للفقر^(٧). وقد خلص تقرير نشره مؤخرا فريق الأمم المتحدة القطري إلى نتيجة مفادها أن استمرار القيود على الواردات إلى قطاع غزة والصادرات منه أضر بدرجة كبيرة على آفاق التنمية والنمو

(٥) مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

(٦) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة والفقر في الأراضي الفلسطينية، ٢٠١١.

(٧) مساهمة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في هذا التقرير.

الاقتصاديين^(٨). وتقدر نسبة السكان الذين اعتمدوا على المساعدة الإنسانية بـ ٨٠ في المائة^(٩).

١١ - وبلغ عدد الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في حالة انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١١ نحو ١,٣ مليون فلسطيني. وفي تقييم مشترك أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأغذية العالمي، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني^(١٠) عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وُجد أن مستويات انعدام الأمن الغذائي بين الأسر المعيشية التي تعيلها إناث كانت أعلى بنسبة ٧ في المائة في الضفة الغربية منها في الأسر المعيشية التي يعيلها ذكور. وفي غزة، بلغت نسبة الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ٤٤ في المائة من جميع الأسر المعيشية، مقارنة بنسبة ١٧ في المائة في الضفة الغربية. وبلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي في الأسر المعيشية التي تعيلها إناث في المنطقة جيم من الضفة الغربية ٣٩ في المائة^(١١).

١٢ - وتشير البيانات المتاحة إلى أن معدلات بطالة النساء ظلت مرتفعة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٢، إذ بلغت ٤٧,٢ في المائة في قطاع غزة و ٢١,٤ في المائة في الضفة الغربية. ووصلت نسب مشاركة المرأة في القوة العاملة ١٤,٩ في المائة في غزة (مقارنة بنسبة ٦٥,٩ في المائة لدى الرجال) و ١٨,٦ في المائة في الضفة الغربية (مقارنة بنسبة ٧١,٥ في المائة لدى الرجال). وشغلت غالبية النساء الفلسطينيات العاملات في القطاع الرسمي وظائف بدوام جزئي في مجالات مثل التعليم والتدريس والأعمال الكتابية والخدمات. والنساء اللاجئات هنّ أكثر تضرراً بالبطالة من النساء غير اللاجئات في الأرض الفلسطينية المحتلة^(١٢). وبيّنت أبحاث القطاع العام الفعلية أوجه تفاوت كبيرة بين الرجال والنساء، إذ بلغ متوسط الأجور اليومية

(٨) فريق الأمم المتحدة القطري، "Gaza in 2020; a liveable place"، (القدس، مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، آب/أغسطس ٢٠١٢).

(٩) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "Five Years of Blockade: the Humanitarian Situation in the Gaza Strip"، صحيفة وقائع (حزيران/يونيه ٢٠١٢).

(١٠) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأغذية العالمي، "التقرير الاستقصائي للوضع الاجتماعي - الاقتصادي المتعلق بالأمن الغذائي: الضفة الغربية وقطاع غزة، الأراضي الفلسطينية المحتلة - ٢٠١١" (أيار/مايو ٢٠١٢)، ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي: www.wfp.org/content/occupied-palestinian-territory-socio-economic-and-food-security-survey-may-2012 (اطلع على الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

(١١) مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

(١٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "مسح القوى العاملة: الربع الثاني" (٢٠١٢).

التي كسبتها النساء ٨٤ في المائة فقط مما كسبه الرجال في عام ٢٠١١^(١٣). وأدى غياب قانون الضمان الاجتماعي إلى التمييز ضد المرأة والعاملين ذوي المسؤوليات الأسرية^(١٤). ووفقاً لاستعراض قانوني للمسائل الجنسانية أجرته منظمة العمل الدولية، لا يزال المجتمع الفلسطيني ينظر إلى وجود المرأة الفلسطينية في سوق العمل على أنه تهديد لفرص عمل الرجل، وبأنه يكلف رب العمل أكثر ما يكلفه وجود الرجل بسبب الارتفاع المتصور لتكاليف تشغيلهن بسبب الحالة الزوجية وإجازة الأمومة^(١٥).

١٣ - ولا تزال صحة المرأة تمثل أحد المجالات المثيرة للقلق، بحيث لا تتاح لها في المجتمعات المحلية الضعيفة سوى فرص محدودة للحصول على الرعاية الصحية أساسية. وما زالت القيود المفروضة على التنقل والعبور تعوق الحصول على الرعاية الصحية، وعلى الأخص في المنطقة حيم^(١٦)، ومنطقة التماس^(١٧)، وفي قطاع غزة. وفي الضفة الغربية، ووفقاً لعملية النداء الموحد لعام ٢٠١٢، كانت لدى نحو ١٨٦ مجتمعا محليا (حوالي ١٥١ ٠٠٠ امرأة وفتاة) إمكانية محدودة للحصول على رعاية صحية أساسية؛ بينما لم يكن لدى ٢٤٩ مجتمعا محليا (٢٧٩ ٠٠٠ امرأة وفتاة) ما يكفي من فرص للحصول على الرعاية في حالات الطوارئ. ولا تزال حالات النقص في المغذيات الدقيقة مصدرا للقلق، مع ارتفاع معدلات الإصابة بفقر الدم، وتسجيل نقص فيتامين ألف وفيتامين دال لدى الفتيات والفتيان والحوامل. وبلغت نسبة الإصابة بفقر الدم ٥٧ في المائة بين الأطفال المتراوح أعمارهم بين ٩ أشهر و ١٢ شهرا، و ٢٦,٨ في المائة بين الحوامل. وتشير التقديرات إلى أن ٤٥ في المائة من الحوامل في قطاع غزة يعانين من فقر الدم. وشملت الاضطرابات الصحية الأخرى التي انتشرت أثناء فترة الحمل، ارتفاع ضغط الدم والسكري والمشاكل النفسية^(١٨). وفي

(١٣) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأداء الاقتصادي الفلسطيني، (٢٠١١).

(١٤) منظمة العمل الدولية، "استعراض قوانين العمل لتعزيز مشاركة المرأة في القوة العاملة: تحليلات وتوصيات قانونية لتعزيز المساواة بين الجنسين" (جنيف، ٢٠١١).

(١٥) منظمة العمل الدولية، الصندوق المتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، "إدماج قضايا النوع الاجتماعي في التعاونيات الفلسطينية"، موجز سياسات ١٠.

(١٦) المنطقة حيم هي ذلك الجزء من الضفة الغربية الذي يخضع بالكامل لسيطرة مدنية وأمنية إسرائيلية، ويغطي أكثر من ٦٠ في المائة من مساحتها.

(١٧) "منطقة التماس" هي المنطقة المغلقة الواقعة بين الخط الأخضر والجدار العازل ويقوم فيها حاليا نحو ١١ ٠٠٠ فلسطيني. انظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، "مستجدات التنقل والعبور في الضفة الغربية" (West Bank Movement and Access Update) (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢).

(١٨) إسهام فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

عام ٢٠١١، أوردت وزارة الصحة أن معدل الوفيات النفاسية بلغ ٢٨ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وبلغت المعدلات الإجمالية للخصوبة ٤,٩ في المائة في قطاع غزة و ٣,٨ في المائة في الضفة الغربية^(١٩). وتمثل السبب الرئيسي للاعتلال بين الفلسطينيين في إصابتهم باضطرابات غير معدية مزمنة، بينما بلغ معدل الإصابة بالسكري ١٥٤,٤ شخصا لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في الضفة الغربية في عام ٢٠١١. وتبيّن إحصاءات وزارة الصحة المتعلقة بالضفة الغربية أن سرطان الثدي يمثل أكثر الأمراض الخبيثة انتشارا بين النساء (بنسبة ١١,٨ في المائة)^(٢٠).

١٤ - ولا تزال الحالة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي حرجة، ولا سيما في غزة، حيث إن ٩٠ في المائة من المياه الجوفية لا تصلح للشرب دون معالجة. ولذلك فتوافر المياه النظيفة محدود بمتوسط استهلاك يتراوح بين ٧٠ و ٩٠ لترا في اليوم، وهو ما يقل عن مقياس منظمة الصحة العالمية المحدد في ١٠٠ لتر يوميا^(٢١). ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، يعتمد نحو ٨٣ في المائة من سكان قطاع غزة على بائعي المياه من القطاع الخاص لإمدادهم بمياه الشرب. وتحيق بهذه المياه مخاطر التلوث بحلول وقت وصولها إلى المستهلك بسبب غياب التنظيم، ويفرض عبئا ماليا على أشد الأسر فقرا. وفي الضفة الغربية، أصبح أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص في ١٥١ مجتمعا محليا عرضة للأذى بسبب الافتقار إلى مياه كافية. ولدى أحد عشر من ١٩ مخيما للاجئين في الضفة الغربية شبكات رسمية للمجاري موصولة بشبكات المجاري البلدية الرئيسية. وقد أثار عدم وجود شبكات المجاري في ما تبقى من المخيمات تأثيرا سلبيا على اللاجئين الفلسطينيين ويرتبط بمسائل من قبيل تلوث المياه النظيفة والمياه الجوفية، فضلا عن الأمراض المنقولة بالمياه. ويؤدي الافتقار إلى مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، إلى الإضرار سلبا بصحة النساء والأطفال بوجه خاص. وإضافة إلى ذلك، تتسبب المشاكل التي تطرحها ندرة المياه والصرف الصحي في مشاكل شديدة الحدة بالنسبة للنساء بوجه خاص ذلك، حيث إن تصريف أمورهن بإمدادات مياه ضعيفة يفرض عليهن أعباءً متزايدة أثقل وتستتبع مواجهة ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المنقولة بالمياه بين أفراد أسرهن تحمّل مسؤوليات أكبر عن تقديم الرعاية لهم؛ وعلاوة على ذلك، تفرض هذه المشاكل أعباء إضافية على دخل الأسر. وتفيد اليونيسيف أن أوجه عدم الكفاية في مرافق المياه والصرف الصحي في المدارس، أدت إلى سوء النظافة الصحية لدى الأطفال

(١٩) وزارة الصحة، "التقرير السنوي" (٢٠١١).

(٢٠) إسهام فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

(٢١) "غزة في عام ٢٠٢٠: هل تصلح للعيش؟" "Gaza in 2020: a liveable place"؟.

في عدد كبير من المدارس الحكومية. وأثر عدم وجود مرافق كافية ومنفصلة للبنين والبنات (في المدارس المختلطة) على قدراتهم على التحصيل الدراسي^(٢٢).

١٥ - وبيّنت مؤشرات الالتحاق بالتعليم إحراز تقدم كبير. فقد بلغ صافي معدل التسجيل في مدارس التعليم الأساسي ٩٢ في المائة، بحيث زادت نسبة تسجيل الفتيات (٩٥ في المائة) عن نسبة تسجيل الفتيان (٩٠ في المائة)^(٢٣). وتمثل نسبة الطالبات نحو ٥٠,٢ في المائة من الأطفال المسجلين، إذ ارتفعت من ٤٩,٤ في المائة في التعليم الأساسي إلى ٥٤,١ في المائة في التعليم الثانوي و٥٧ في المائة في التعليم العالي^(٢٤). وفي قطاع غزة، ظل أكثر من ٤٥٠.٠٠٠ طفل، نصفهم من الفتيات، مواظبا على الدراسة خلال السنة الدراسية ٢٠١١/٢٠١٠^(٢٥). ومع ذلك، يتسم النظام التعليمي بعدم تكافؤ سبل الحصول على التعليم وانخفاض نوعيته عموما. ويتأثر الحصول على التعليم الأساسي بارتفاع الرسوم المدرسية وتكاليف النقل الباهظة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث يضطر العديد من الأسر في القدس الشرقية إلى تسجيل أطفالهم في مدارس خاصة بسبب محدودية المقاعد في المدارس العامة. وفي الضفة الغربية، يُسبب خطر التعرض للمضايقة على يد المستوطنين الإسرائيليين وقوات الأمن الإسرائيلية أثناء توجهه إلى المدارس والخوف من الإيذاء والإذلال في نقاط التفتيش، الإجهاد والخوف لدى الأطفال وأسرهم^(٢٦). ووفقا لما ذكرته اليونيسيف، بدأت أكثر من ٥.٠٠٠ فتاة في قطاع غزة السنة الدراسية ٢٠١١/٢٠١٢ الدوام المدرسي في خيام أو مقطورات سكنية أو أكواخ صفيح لا تقي من الحرارة إلا بقدر محدود. وأدى نقص الوقود في قطاع غزة، الذي اشتدت حدته في شباط/فبراير ٢٠١٢، إلى قطع التيار الكهربائي في فترات مقررّة لمدة تتراوح بين ٦ ساعات و ١٨ ساعة يوميا وانقطاعات عشوائية غير مقررّة^(٢٧)، وخلف تأثيرا على سير عمل المدارس. وفيما يتعلق بقطاع غزة، كانت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة إيجابية، إذ بلغت ٩٦ في المائة وفقا لأرقام رسمية (٩٣ في المائة لدى النساء و ٩٨ في

(٢٢) إسهام فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

(٢٣) وزارة التعليم، "التقرير السنوي" (٢٠١١).

(٢٤) المرجع نفسه.

(٢٥) "غزة في عام ٢٠٢٠: هل تصلح للعيش؟". (Gaza in 2020: a liveable place?).

(٢٦) منظمة الأمم المتحدة للطفولة، "حقّي في التعليم"، صحيفة وقائع ("My right to education, Fact sheet") (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢).

(٢٧) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة، "الآثار الإنسانية لأزمة الكهرباء والوقود في غزة" (The Humanitarian Impact of Gaza's Electricity and Fuel Crisis) (آذار/مارس، ٢٠١٢).

المائة لدى الرجال^(٢٨). وعلى النحو المشار إليه خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير، لم تتحول بعدُ أوجه التقدم المحرز في مستويات تعليم الفتيات في مرحلتَي التعليم الثانوي والجامعي، إلى مكاسب في سوق العمل: فمعدلات البطالة في صفوف النساء لا تزال أعلى بكثير من مثيلاتها لدى الرجال في أوساط النساء اللواتي اكتسبن ١٣ عاما من التحصيل العلمي أو ما فوق^(٢٩).

١٦ - ولئن كانت المرأة تواصل المشاركة في أداء مجموعة من الأدوار في الحياة السياسية وتقلد مناصب مختلفة في النظام السياسي الفلسطيني والمؤسسات السياسية الفلسطينية، فإن تمثيلها في هيئات صنع القرار يظل تمثيلا ناقصا. فالنساء يمثّلن ٢١ في المائة من مجموع عدد الوزراء (خمس وزيرات) و ٦,٣ في المائة من نواب الوزراء. وفي عام ٢٠١٠، كانت المرأة لا تزال تمثل ١٣,٢ في المائة من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني و ١٨ في المائة من أعضاء المجالس المحلية^(٣٠). وارتبطت هذه النتائج بتنفيذ نظام حصص في المجلس التشريعي الفلسطيني والمجالس المحلية. وفي قطاع العدل، تمثل المرأة ١١ في المائة من مجموع القضاة، و ٥ في المائة من مجموع المدعين العامين، و ١٥ في المائة من مجموع المحامين^(٣١). وتقلد امرأة منصب محافظ رام الله في الضفة الغربية. وتشغل السلطة الفلسطينية نحو ٨٨ ٥٠٠ موظف، تبلغ نسبة النساء بينهم ٤١,١ في المائة، وتمثل المرأة ٣٦,٥ في المائة من موظفي الوزارات. ومع ذلك، كثيرا ما تظل المرأة في المستويات الدنيا من عملية صنع القرار^(٣٢). ووفقا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، فإن المرأة في مخيمات اللاجئين كثيرا ما تكون ممثلة تمثيلا ناقصا على مستوى إدارة شؤون المخيمات. وقد واصلت المنظمات والتحالفات النسائية أنشطة التوعية والدعوة المتعلقة بمسائل حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد المرأة. غير أن القيود المفروضة على التنقل وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة، لا تزال تزيد من الصعوبات في مجال التنسيق بين مختلف المجموعات^(٣٣).

(٢٨) "غزة في عام ٢٠٢٠: هل تصلح للعيش؟". (Gaza in 2020: a liveable place?).

(٢٩) إسهام اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في هذا التقرير.

(٣٠) إسهام فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

(٣١) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، ٢٠١٠" (٢٠١٠).

(٣٢) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، ٢٠١١" (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١).

(٣٣) إسهام فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

١٧ - ولا تزال الأرض الفلسطينية المحتلة تتسم بتباين الأطر القانونية وضعف سيادة القانون. فالأطر القانونية القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة تتضمن قوانين لم تعد تسير روح العصر وتنطوي على تمييز ضد المرأة، ولا سيما في مسائل الطلاق وحضانة الأولاد والميراث والعنف ضد المرأة. ولوحظ تسجيل تقدم ضئيل في الإصلاح القانوني خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لأن المجلس التشريعي الفلسطيني لم يعقد جلساته منذ عام ٢٠٠٧. وبيّنت دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الضفة الغربية أن المرأة تواجه تحديات كبيرة تعترض إمكانية لجوئها إلى العدالة، بما في ذلك عدم إلمامها بالقانون وعدم حصولها على المساعدة القانونية، وعدم مراعاة مؤسسات العدالة والمؤسسات الأمنية لاحتياجاتها^(٣٤).

١٨ - وخلصت دراسة استقصائية أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في عام ٢٠١١ في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة إلى أن حوالي ٣٧ في المائة من الفلسطينيات المتزوجات تعرضن لعنف بدني أو جنسي من جانب أزواجهن خلال الأشهر الاثني عشر الماضية^(٣٥). ومن بينهن، أفادت ٥٨,٦ في المائة بالتعرض إلى العنف النفسي، و ٥٥,١ في المائة إلى الحرمان الاقتصادي، و ٥٤,٨ في المائة إلى العزلة الاجتماعية القسرية، و ٢٣,٥ في المائة إلى العنف البدني، و ١١,٨ في المائة إلى العنف الجنسي^(٣٦). وردا على هذا العنف، سعت ٣٠,٢ في المائة إلى اللجوء إلى الأسرة، في حين التزمت ٦٥,٣ في المائة الصمت. ولم تلتمس اللجوء إلى المآوي سوى ٠,٧ في المائة من النساء اللاتي تعرضن إلى العنف. وفيما يتعلق بالأطفال، أفاد ٥١ في المائة ممن شملتهم الدراسة الاستقصائية بالتعرض للعنف داخل الأسرة المعيشية من جانب فرد واحد من أفراد الأسرة على الأقل. ومن بينهم، تعرض ٦٩ في المائة إلى العنف النفسي من جانب الآباء و ٣٤,٤ في المائة إلى العنف البدني. ووفقا للسجلات السنوية لوححدات حماية الأسرة التابعة للشرطة، تلقت الوحدات أكثر من ٢٥٠٠ تقرير عن العنف العائلي وعالجت ما مجموعه ١٧٥٥ شكوى في عام ٢٠١١^(٣٧).

١٩ - ولا يزال نظام العدالة غير الرسمي يتعامل مع أمور تعتبر تقليديا من المسائل الخاصة، حتى تلك التي تعتبر جرائم بموجب قانون العقوبات، ومن ذلك على سبيل المثال قتل الإناث،

(٣٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "التصورات العامة عن مؤسسات العدالة والمؤسسات الأمنية الفلسطينية" (Public Perceptions of Palestinian Justice and Security Institutions) (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١).

(٣٥) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، "الدراسة الاستقصائية للعنف في المجتمعات المحلية الفلسطينية" (كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١١).

(٣٦) شملت الدراسة الاستقصائية ٨١١ ٥ عيّنة من الأسر المعيشية في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١١.

(٣٧) هيئة الأمم المتحدة للمرأة، "أعمال الشرطة لتحقيق الأمن والعدالة للمرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة: تحليل شامل للمعلومات الأساسية، والتوصيات المقدمة لتعزيز الشرطة المدنية الفلسطينية، ووحدة حماية الأسرة (يصدر في عام ٢٠١٢).

وما يسمى جرائم الشرف، والعنف ضد النساء والأطفال. ووفقاً لمفوضية حقوق الإنسان، وثقت المنظمات غير الحكومية الشريكة أربع حالات من عمليات القتل بدافع الشرف في قطاع غزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثماني حالات في الضفة الغربية منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١١، وقّع الرئيس مرسوماً رئاسياً عدل مواد في قانون العقوبات من خلال إلغاء الأحكام المتعلقة بالتساهل فيما يتعلق بجريمة القتل العمد باسم ما يدعى شرف العائلة. ولم ينشر المرسوم الرئاسي في الجريدة الرسمية حتى الآن، وهو بالتالي غير نافذ المفعول^(٣٨).

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اضطلعت السلطة الفلسطينية والشركاء من المجتمع المدني بعدد من الخطوات بالإضافة إلى تلك التي أبلغ عنها في الفترة المشمولة بالتقرير السابق للتصدي للعنف ضد المرأة. وفي أعقاب ارتفاع عدد الهجمات العنيفة المبلغ عنها ضد المرأة في الضفة الغربية، أعلنت السلطة الفلسطينية تشكيل لجنة لدراسة قوانين الأحوال الشخصية من أجل حماية المرأة. وأجري تعزيز إضافي لوحدات حماية الأسرة التابعة للشرطة والمكلفة بالتعامل مع حالات العنف العائلي في الضفة الغربية، وأعلن عن تشكيل وحدة إضافية لحماية الأسرة في أريحا، وبذلك يصل العدد الكلي في العملية إلى ثماني وحدات^(٣٩).

ثالثاً - تقديم المساعدة إلى المرأة الفلسطينية

٢١ - يقدم هذا الفرع معلومات عن الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والجهات المانحة والمجتمع المدني، من أجل معالجة الاحتياجات والأولويات المحددة للنساء والفتيات. وهو يتضمن آخر المستجدات بشأن المساعدة المقدمة في المجالات التالية: التعليم والتدريب، والصحة، والتمكين الاقتصادي وأسباب المعيشة، وسيادة القانون والعنف ضد المرأة، والسلطة وصنع القرار، والتنمية المؤسسية. وقد نفذت مبادرات عديدة من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الثقافة والتنمية، بتمويل من صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويسعى البرنامج الأول على وجه التحديد إلى تعزيز التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة الفلسطينية والحد من العنف الجنساني من خلال تشجيعها على التعبير عن صوتها السياسي، وزيادة فرص حصولها على عمل لائق ومنتج، وتحسين إمكانية حصولها على الحماية والعدالة.

(٣٨) مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

(٣٩) مساهمة فريق الأمم المتحدة القطري في الأرض الفلسطينية المحتلة في هذا التقرير.

ألف - التعليم والتدريب

٢٢ - واصلت منظمات الأمم المتحدة تنفيذ طائفة من المبادرات الرامية إلى تعزيز حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب. وفي السنة الدراسية ٢٠١١/٢٠١٢، سُجلت ٦٥٧ ٣٠ فتاة في التعليم الابتدائي والإعدادي في مدارس الأونروا في الضفة الغربية (٢، ٥٨، في المائة من الطلاب)، و ٩٨٣ ١٠٤ فتاة في قطاع غزة (٢، ٤٨، في المائة من الطلاب). وفي الضفة الغربية، استفادت ٤٨ طالبة من المنح الدراسية التي تديرها الأونروا للانضمام إلى الجامعات واستفادت ١٠٤٧ ١ طالبة من التدريب التقني والمهني (٢٢ تخصصاً تقنياً و ٤ تخصصات تجارية)، بالإضافة إلى الإرشاد الوظيفي. ووجد ما يقدر بـ ٦٤ في المائة من الطالبات المتخرجات في عام ٢٠١١ (من أصل ما مجموعه ٣٧٦) من مراكز التدريب المهني التابعة للأونروا عملاً في غضون سنة واحدة. وفي الضفة الغربية، أقامت منظمة العمل الدولية شراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والأونروا في وضع الوحدة الدراسية للتدريب والتعليم التقنيين والمهنيين المعنونة "المرأة تكتسب مهارات العمل في التصوير". وتخرجت ١٧ امرأة بنجاح من الدورة التدريبية في التصوير، بعد تلقيهن التدريب على مهارات مباشرة الأعمال الحرة والمهارات التقنية. وفي قطاع غزة، بدأت منظمة العمل الدولية، بالشراكة مع الجامعة الإسلامية في غزة، بتنفيذ مشروع لتنمية مهارات المهندسات في قطاع البناء في غزة. وقد استند هذا المشروع إلى تقييم بوجود عجز في "مهارات البناء في غزة"، حدد فجوة بين الطلب والعرض، بالإضافة إلى أن معظم المهندسات في قطاع البناء عاطلات عن العمل بسبب عوامل تتعلق بالقبول الاجتماعي. وقد تخرجت ٣٦ مهندسة بنجاح وأكملن فترات انتداهن للتدريب أثناء العمل. وقدم اتحاد المقاولين الفلسطينيين عروضاً إلى ١٠ مهندسات بوظائف مأجورة على أساس التفرغ بعد إكمال البرنامج. ووفر مشروع مدارس تدريب المزارعين المبتدئين على الزراعة والحياة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الذي نُفذ في ٢٢ مدرسة في الضفة الغربية وقطاع غزة، التدريب لـ ٣٣٠ فتاة و ٢٢ معلماً في مجال المهارات الزراعية المهنية.

٢٣ - ودعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة تأهيل ٢٣ مدرسة، بما في ذلك بناء ١٠ فصول دراسية جديدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى أكثر من ٤٠ ٠٠٠ طفل (٥٠ في المائة منهم من البنات) مواد تعليمية وجرى تحسين الحماية الموفرة لإمكانية حصول ٤٠٠ ٥ طفل (٢٧٠٠ بنت) على التعليم، بما في ذلك من خلال توفير سيارات لنقل طلاب المدارس. واستفاد من فرص اللعب والتعلم الآمنين ٥٥٠ طالباً (٥٠ في المائة منهم من البنات) في القدس الشرقية و ٣ ٥٠٠ طفل (١٧٠٠ منهم من البنات) في قطاع غزة. ووفرت أنشطة ما بعد المدرسة في مراكز الخدمات الملائمة للمراهقين لـ ٦ ٥١٤ مراهقاً

(٢٥٢ ٣ فناة) في ٥٦ من هذه المراكز (١٥ في قطاع غزة و ٤١ في الضفة الغربية، بما في ذلك ١٠ في القدس الشرقية)، حيث تضمنت التعلّم الإيجابي والأنشطة الترويجية والمهارات الحياتية القائمة على التعليم، والتفكير الإبداعي، والبحث الفعال، والمبادرات الاجتماعية، ومهارات المسرح التفاعلي ودعم تعليم الأقران. ولتعزيز إمكانية حصول جميع الأطفال الفلسطينيين على التعليم الجيد، قامت تسع من منظمات الأمم المتحدة بتقديم الدعم إلى وزارة التعليم من خلال وضع مجموعة مواد تعليمية تهدف إلى تحسين القدرات فيما يتعلق بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة وتعزيز التعليم الشامل للجميع والمراعي لاحتياجات الطفل. ويجري تجريب الأنشطة الريادية المرتبطة بمجموعة المواد التعليمية هذه في ٤٦ مدرسة (٣٢ في الضفة الغربية و ١٤ في قطاع غزة).

باء - الصحة

٢٤ - واصلت كيانات الأمم المتحدة تنفيذ طائفة من المبادرات الرامية إلى تيسير حصول النساء اللواتي يعشن في مجتمعات محلية معزولة ومهمشة على الرعاية الصحية. وعن طريق ست عيادات صحية متنقلة، وفرت الأونروا خدمات الرعاية الصحية الأولية الوقائية والعلاجية لـ ٥٨ مجتمعا محليا يفتقر إلى الخدمات الصحية، ويواجه صعوبات في الحصول على الخدمات، ويواجه العديد من النساء والأطفال فيه خطر التعرض للعنف أو المضايقة بسبب الحالة الأمنية الراهنة. وبالإضافة إلى ذلك، عاجلت المراكز الصحية التابعة للأونروا في الضفة الغربية أكثر من ٢٠.٠٠٠ من مريضات السكري و/أو ارتفاع ضغط الدم. وقام صندوق الأمم المتحدة للسكان بإصلاح وتجهيز ٦ مستشفيات توليد و ١٤ مركزا للرعاية الصحية الأولية في قطاع غزة، واضطلع بجهود تنمية القدرات الموجهة إلى مقدمي الرعاية الصحية في حالات الرعاية الصحية الأولية والثانوية، وقام بتقديم الخدمات إلى ٤٠ مجتمعا محليا معزولا في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث قدم لها المساعدة في الحصول على خدمات الصحة الإنجابية الرئيسية في المناطق المعزولة المتضررة من حصار الفصل والمستوطنات ونقاط التفتيش. ولتحسين إمكانية حصول النساء في المجتمعات المحلية الضعيفة على مجموعة أساسية من الخدمات الصحية، قامت اليونيسيف بشراء معدات طبية على نطاق صغير لتشغيل العيادات المتنقلة في المنطقة جيم؛ وتقديم الدعم لخدمات التوعية المتعلقة بالرعاية الأساسية إلى ٢٨ من المجتمعات المحلية للبدو في غور الأردن؛ وشراء العقاقير الأساسية في قطاع غزة.

٢٥ - وواصلت الأونروا وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية تقديم طائفة من الخدمات التي تستهدف صحة الأم والطفل. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢، قدمت مديرية الصحة التابعة للأونروا في الضفة

الغربية الرعاية السابقة للولادة لـ ١٢ ٦٩٩ امرأة والرعاية اللاحقة للولادة لـ ١٠ ٠٦٥ امرأة وخدمات تنظيم الأسرة لـ ٦١١ ٢٤ زبونا في الضفة الغربية. وأحيل أيضا نحو ١٥ ٩٧٠ امرأة إلى المستشفيات وقدمت لهن المساعدة في الدخول إلى المستشفيات. وسُجل حديثا ما مجموعه ١ ٥٧٠ امرأة في الرعاية السابقة للحمل، وشارك ٣٢٠ رجلا في مرافقة زوجاتهم إلى زيارات المشورة في سياق الرعاية السابقة للحمل وفيما يتعلق بتنظيم الأسرة في الضفة الغربية. وفي قطاع غزة، كان هناك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ١٠ ٣٣٢ متلقيا جديدا لخدمات تنظيم الأسرة و ٦ ٠٢٧ امرأة حصلت على الرعاية السابقة للحمل في عيادات الأونروا. وفي قطاع غزة، كان عدد النساء الحوامل الخاضعات للرعاية السابقة للولادة ٣٢ ١٨١ امرأة، شارك ٩٤ في المائة منهن في أربع أو أكثر من زيارات الرعاية السابقة للولادة. وقدمت الرعاية اللاحقة للولادة إلى ٣٦ ٣٣٠ امرأة (١٠٠ في المائة فيما يتعلق بجميع حالات الولادة خلال الفترة المشمولة بالتقرير). وساهم صندوق الأمم المتحدة للسكان في وضع وتنفيذ حملات وأنشطة التوعية لتغيير السلوك داخل المجتمعات المحلية الفلسطينية لمعالجة مسائل الصحة الإنجابية. وفي إطار الاستجابة الإنسانية في قطاع غزة، تلقى الممارسون من مراكز الرعاية الصحية الأولية تدريبا على توفير الولادة المأمونة داخل العيادة أو على مستوى المجتمع المحلي. ودرست اليونيسيف أيضا ١٥ قابلة على تقديم الرعاية للأمهات والأطفال حديثي الولادة. وتمت زيارة ما مجموعه ٩١٢ من الأمهات وأطفالهن حديثي الولادة مرة واحدة على الأقل في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو ٢٠١٢، حيث أُحيل ٢ في المائة من الأطفال حديثي الولادة و ٢,٢ في المائة من الأمهات إلى المراكز الصحية الرعاية لإجراء فحوص إضافية وتلقي الرعاية. واشترت اليونيسيف مكملات غذائية دقيقة لصالح نحو ٢١٠ ٠٠٠ طفل و ١١٠ ٠٠٠ امرأة. وواصلت اليونيسيف تقديم الدعم لتنفيذ مبادرة المستشفيات الملائمة للأطفال في تسعة مستشفيات (سنة في الضفة الغربية وثلاثة في قطاع غزة). وتضمن الدعم الذي قدمته اليونيسيف لاحتفالات الأسبوع العالمي للرضاعة الطبيعية العمل عن كثب مع المستشارين الدينين لتعزيز مبادرات الدعوة الموجهة للأمهات الشابات. وبالإضافة إلى ذلك، استهدف العنصر المجتمعي من البرنامج جميع الأمهات في سن الإنجاب في قطاع غزة. وارتقى البرنامج بمهارات القابلات وأطباء أمراض النساء (أرسل أكثر من ٥٠ منهم للتدريب في القدس الشرقية)، وحسن نظم المعلومات الصحية والإشراف الصحي في وحدات الولادة وعزز ممارسات الولادة المأمونة في المجتمعات المحلية في غزة عن طريق الأخصائيين الصحيين والمنظمات النسائية.

٢٦ - وواصلت كيانات الأمم المتحدة أيضا تقديم طائفة من الخدمات النفسية والاجتماعية. وقدمت اليونيسيف الدعم النفسي والاجتماعي المباشر إلى ١٢ ٥١٢ طفلا (من بينهم ٦ ٠٠٠ فتاة على الأقل)، وحوالي ١١ ٠٠٠ من مقدمي الرعاية (٩١ في المائة منهم إناث) في قطاع غزة. وتواصل الدعم الذي تقدمه اليونيسيف لشبكات حماية الطفل بإنشاء ثلاث شبكات إضافية في الضفة الغربية. ففي قطاع غزة، أحالت الشبكات ١٤ فتاة و ١١ صبيا للحصول على خدمات متخصصة وإدارة حالاتهم؛ وفي الضفة الغربية، أحيلت ٩٨ فتاة و ٦٢ صبيا. وقُدمت المشورة النفسية والاجتماعية في ٢١ من المراكز الصحية التابعة للأونروا وفي ١٥ من مكاتب الإغاثة والخدمات الاجتماعية في جميع أنحاء قطاع غزة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفادت ٦ ٤٠٧ نساء من خدمات تقديم المشورة معظمها في مراكز الصحة التابعة للأونروا.

٢٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعمت اليونيسيف مجموعة من المبادرات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ويشمل ذلك توسيع نطاق شبكات المياه في المجتمعات التي تُقدّم لها خدمات غير كافية في جنوب الضفة الغربية، لفائدة ٣٠٠ أسرة معيشية، وتركيب ٣٠٠ مصفاة للمياه تتيح للأسر الضعيفة في قطاع غزة الحصول على مياه كافية للشرب والأغراض المنزلية. كما تعمل اليونيسيف على تحسين قدرات الأسر المعيشية فيما يتعلق بتخزين المياه ومرافق الصرف الصحي المأمونة في المنطقة جيم من الضفة الغربية وفي المنطقة العازلة^(٤٠) في قطاع غزة. وللتقليل إلى أدنى حد من تلوث المياه الجوفية وفيضان مياه المجاري في رفح، قدمت اليونيسيف دعما لتحسين شبكة مياه الصرف الصحي، وزودت ١ ١٦١ من النساء والفتيات بما يكفي من المرافق الصحية. وإضافة إلى ذلك، واصلت اليونيسيف دعم إعادة تأهيل أو تشييد مرافق المياه والصرف الصحي في ٦٨ مدرسة (٢٩ في الضفة الغربية و ٣٩ في غزة)، استفاد منها ٤٨ ٨٩٦ طالبا (٢٢ ١١٧ فتاة) مع إمكانية الحصول على مياه ومرافق صحية مأمونة وكافية. وقدمت اليونيسيف الدعم أيضا إلى ١٥١ مدرسة في غزة خلال فترة شباط/فبراير - حزيران/يونيه ٢٠١٢، ووفرت بذلك مياه الشرب المأمونة لما يبلغ ٧٠ ٠٠٠ طالب (٣٧ ٢٣٧ فتاة). بمعدل يتراوح بين ٠,٧ لتر واحد في اليوم لكل طالب.

(٤٠) المنطقة العازلة هي المنطقة الواقعة داخل الأرض الفلسطينية على طول الحدود الشمالية والشرقية مع إسرائيل، التي تقيد إسرائيل الدخول إليها، بحجة الشواغل الأمنية.

جيم - التمكين الاقتصادي وسبل كسب العيش

٢٨ - لا يزال التمويل البالغ الصغر يشكل مصدر دعم على المدى القصير للتخفيف من حدة الفقر في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، حيث تمثل النساء عدداً كبيراً من المستفيدين. ففي الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى تموز/يوليه ٢٠١٢، قدمت إدارة التمويل البالغ الصغر في الأونروا ٤٣٩ ٣ قرضاً (٣٤ في المائة من مجموع القروض)، تبلغ قيمتها ٣,٥ ملايين دولار، إلى اللاجئات وغير اللاجئات من النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية. وفي الوقت نفسه، قدمت ١٧١ قرضاً فردياً يبلغ مجموعها ٦٠٠ ١٠٢ دولار للفقيرات والضعيفات من اللاجئات الفلسطينيات عن طريق صندوق برنامج الإغاثة والخدمات الاجتماعية الذي يديره المجتمع المحلي. وفي قطاع غزة، صرفت إدارة التمويل البالغ الصغر في الأونروا ٥٦٧ ٣ قرضاً قيمتها ٥,٧ ملايين دولار. وتلقت النساء ٣٢٥ ١ قرضاً (٣٧ في المائة من المجموع)، ومبلغاً قدره ١,٤٨ مليون دولار (٢٦ في المائة) في شكل قروض تجارية وغير تجارية لتعزيز القدرة على مباشرة الأعمال الحرة وإمكانية الحصول على الائتمان.

٢٩ - وواصلت الأونروا تقديم خدمات الإغاثة في حالات العسر الخاصة، بما في ذلك تقديم منح إلى ١٨ مشروعاً مدراً للدخل في ١٥ من المنظمات الأهلية في مخيمات اللاجئين بالضفة الغربية. وساهم ذلك في توظيف ٤٢ امرأة، وتدريب ٣٣٩ امرأة وتوفير فرص تطوع لـ ٧٧ امرأة. وفي قطاع غزة، قدم البرنامج منحا لعشرة مشاريع مدرة للدخل أنشئت في مراكز البرامج النسائية ومراكز التأهيل المجتمعية تعمل فيها ٨٦ امرأة في مؤسسات صغيرة، مثل الخياطة وإعداد الأغذية والتطريز وتصنيف الشعر. وفي الضفة الغربية، قدم برنامج إيجاد فرص عمل للأغراض الإنسانية فرص عمل مؤقتة لـ ٥٦٠ ١٠ من اللاجئات الفلسطينيات (٤٢ في المائة من مجموع المستفيدين). وقدم البرنامج إعانة شهرية على شكل مال مقابل العمل مقدارها ٤٢٠ دولاراً للمستفيدات، وقام بشراء وتوزيع أدوات ومواد ومعدات لثلاثين مركزاً من المراكز النسائية.

٣٠ - ومنذ بدء تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن المسائل الجنسانية (المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة) قبل ثلاث سنوات، قدمت منظمة العمل الدولية والأونروا للمرأة أشكالاً مختلفة من مشاريع بناء القدرات والمشاريع المدرة للدخل. وقدمت منظمة العمل الدولية للنساء الأعضاء في ٤٣ تعاونية مخصصة للنساء منحا وتدريباً ومساعدة تقنية، ونفذت برنامجاً تجريبياً لبناء القدرات يركز على إدارة الأعمال التجارية ومهارات التسويق ويستهدف ٣٠٠ امرأة فلسطينية من صاحبات المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وساعدت منظمة العمل الدولية أيضاً على تشكيل المجلس الوطني الاقتصادي للمرأة الذي

أسندت إليه مهمة صياغة واعتماد إطار مفاهيمي للسياسات من أجل تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة وإنهاء التمييز وعدم المساواة، وتقديم الدعم لوزارة العمل، والتأثير على السياسات الوطنية بغية زيادة الفرص المتاحة للمرأة.

٣١ - وواصل كل من منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودها الرامية إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والأمن الغذائي. وقدمت منظمة الأغذية والزراعة للجمعيات النسائية في المناطق الريفية، المدخلات الزراعية والتدريب على تجهيز الأغذية وتسويقها ومسك الدفاتر، فاستفاد منها ٢٠٠٠ أسرة معيشية تعيلها نساء في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام ٢٠١١. وقدم برنامج الأغذية العالمي المساعدة إلى ٢٤٥ ١٠١ امرأة عن طريق برامج توزيع الأغذية وبطاقات التموين. واستهدف البرنامج الأسر المعيشية التي تعيلها إناث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تلقت هذه الأسر في معظم الحالات مساعدات تكميلية تشمل المساعدة النقدية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لـ ٣٢ مركزاً من مراكز المرأة التي تدير مطاعم أصبحت مستقلة من الناحية المالية وقدمت وجبات لـ ٢٢ ٥٧٢ طفلاً. وأتاح البرنامج فرص عمل لـ ١١٠ نساء، كان العديد منهن يعملن للمرة الأولى في حياتهن.

٣٢ - وعن طريق مبادرة المساواة بين الجنسين في غزة، نفذت الأونروا برنامج القيادات النسائية الشابة الذي يهدف إلى سد الفجوة في المهارات بين سوق العمل والقوة العاملة من ذوي التعليم، وكفالة تطوير المهارات التي تتطلبها سوق العمل من الشابات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصل البرنامج إلى ٧٢٣ من الخريجات. وفي إطار المبادرة نفسها، تولت الأونروا إدارة برنامج تمكين الأسر المعيشية التي تعيلها إناث، الذي كان يستهدف بناء مهارات ذات صلة بالإلمام بالشؤون المالية وإدارة الأسر المعيشية والأعمال التجارية الصغيرة.

دال - سيادة القانون والعنف ضد المرأة

٣٣ - واصلت كيانات الأمم المتحدة تنفيذ مجموعة من المبادرات الرامية إلى تحسين إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء وتعزيز القدرة على منع العنف ضد المرأة والتصدي له. وقدم برنامج سيادة القانون التابع للبرنامج الإنمائي الدعم لعشر منظمات تقدم المعونة القانونية للمرأة بتمثيلها في جملة قضايا منها القضايا المتعلقة بقانون الأسرة وغيرها من المسائل مثل حقوق العمل والعنف القائم على أساس نوع الجنس وقضايا جمع شمل الأسرة المعروضة على المحاكم الشرعية، في كل من الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة. وقدم البرنامج الدعم إلى ٢٧٥ امرأة من خلال التمثيل القانوني، وقام بإسداء المشورة القانونية لـ ١ ٥١٩ امرأة، وتقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي لـ ٤٤٤ امرأة. وإضافة إلى ذلك،

شاركت ٧١٠ ٥ نساء في حلقات عمل لإذكاء الوعي القانوني. وجرى توفير التدريب فيما يتعلق بالشؤون الجنسانية لـ ٢٤٠ من المحاميات و ١١٠ من طالبات القانون. وفي قطاع غزة، تلقت ٦٤٥ ٣ امرأة المشورة القانونية والمساعدة النفسية والاجتماعية عن طريق وحدات المعونة القانونية وقام المرشدون النفسيون الاجتماعيون العاملون في مراكز عمل الأونروا بتقديم الدعم للبرنامج ودعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشكيل فريق من المحامين المتخصصين، برعاية نقابة المحامين الفلسطينيين، لتقديم المساعدة القانونية والتمثيل لضحايا العنف من النساء. وتم أيضا دعم برنامج لتنمية القدرات يرمي إلى تدريب المحامين المتخصصين على الدفاع عن ضحايا العنف من النساء. كما قدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المساعدة التقنية إلى اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان على وضع قاعدة بيانات لرصد مدى وصول المرأة إلى القضاء.

٣٤ - وقدمت الهيئة الدعم للشرطة المدنية الفلسطينية لتقوم بوضع أول استراتيجية وخطة عمل، وإجراءات تشغيل موحدة وتوصيف للوظائف والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمعايير الدنيا لوحدات حماية الأسرة، فضلا عن برنامج لتنمية قدرات موظفيها. وقدمت الهيئة أيضا الدعم في إعداد حملة في وسائل الإعلام، لإطلاع الجمهور على التزام السلطة الفلسطينية بإنهاء العنف العائلي، وشجعت تعزيز التنسيق بين المدعين العامين والشرطة المتخصصة في التعامل مع حالات تعرض النساء للعنف.

٣٥ - وواصل كل من مكتب المخدرات والجريمة ومكتب خدمات المشاريع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تنفيذ مبادرات لدعم تعزيز إدارة نظام السجون الفلسطيني، وإعادة تأهيل السجناء في مراكز الإصلاح والتأهيل التي تديرها السلطة الفلسطينية. وقدمت الهيئة الدعم لوضع وتنفيذ برامج إعادة التأهيل للسجينات في هذه المراكز (بمجموعه ٣٠ سجينه شهريا)؛ وتزويدهن بخدمات المعونة والتمثيل القانونيين.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم مكتب المخدرات والجريمة تنفيذ مشروع مدته أربع سنوات بعنوان "تقديم المساعدة للسلطة الفلسطينية في تنمية الموارد البشرية للطب الشرعي والإدارة"، يهدف إلى ضمان قيام أجهزة إنفاذ القانون والجهاز القضائي بالتحقيق في قضايا العنف الجنسي والعائلي ومقاضاة مرتكبيه بالقدر اللازم من الحساسية من قبل أجهزة إنفاذ القانون والهيئة القضائية. كما يهدف إلى كفاءة وجود عدد كاف من الطبيبات والمرضات وخبيرات الاستدلال العلمي الجنائي المتخصصات في مجال الطب الشرعي ذوات المعرفة والمهارة والكفاءة اللازمة لمواجهة الزيادة المتوقعة في قدرة خدمات الطب

الشرعي السريري في جوانبه المنطبقة على الجرائم والاعتداء الجنسي وإساءة معاملة الأطفال والعنف المتزلي.

٣٧ - وقدم عدد من الكيانات، من بينها هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والأونروا ومفوضية حقوق الإنسان، الدعم لأنشطة مختلفة في مجال التوعية بالعنف ضد المرأة. ومن مبادرات الدعوة والتثقيف العام الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة مناسبة عامة نظمته نساء من ضحايا العنف لتمكينهن من التحدث عن تجاربهن وتدريبهن إلى جهات معنية مختلفة. وفي الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وحزيران/يونيه ٢٠١٢، قدمت الأونروا التدريب الأساسي والمتخصص للموظفين والمنظمات المجتمعية وممثلي المجتمعات المحلية على تحديد حالات العنف القائم على أساس الجنس والعنف ضد المرأة والتدخل والإحالة، وحماية الأسرة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(٤١). وواصلت مفوضية حقوق الإنسان المشاركة في أنشطة التوعية المتعلقة بحقوق المرأة، والعمل على نحو وثيق مع منظمات حقوق المرأة من أجل تعزيز قدراتها على الانتفاع بالإجراءات الدولية لحقوق الإنسان.

٣٨ - وواصلت كيانات الأمم المتحدة دعم تطوير وتوسيع نطاق الخدمات التي تستهدف النساء الناجيات من العنف. وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم لـ "مركز محور"، وهو أول مركز متعدد الخدمات في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي كان يأوي طوال الفترة المشمولة بالتقرير ما متوسطه ٢٠ امرأة في أي يوم من الأيام، وواصل تقديم طائفة من الخدمات الاجتماعية والقانونية، فضلا عن توفير التمكين الاقتصادي للنساء وإعادة إدماجهن في المجتمع. كما واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، تقديم الدعم لمركز "حياة" المتعدد الأغراض لتمكين المرأة والأسرة، في قطاع غزة، حيث استفادت ٣٠ امرأة من الخدمات النفسية والاجتماعية والقانونية خلال الفترة. وفي الضفة الغربية، وضعت الأونروا آلية داخلية لإحالة الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس في تسعة مخيمات وتعمل حاليا على توسيع الآلية إلى سبعة مخيمات وقرية واحدة ومدينة واحدة إضافية في شمال الضفة الغربية. أما في قطاع غزة، فقد جرى توسيع نظام إحالة ضحايا العنف القائم على أساس نوع الجنس، الذي أنشئ من أجل توفير إجراءات منسقة للتصدي للعنف القائم على أساس نوع الجنس في جميع برامج خدماتها في مجالات الصحة والخدمات الاجتماعية والصحة العقلية، ليشمل ١٨ مركزا جامعا للخدمات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اكتشفت ٦٥١ حالة من العنف القائم على أساس نوع الجنس وأحيلت

(٤١) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٢٤٩، الرقم ٢٠٣٧٨.

عن طريق النظام الجديد، وتعرضت غالبية الضحايا والناجيات في هذه الحالات للعنف الجسدي والإيذاء النفسي على أيدي أزواجهن. وجرى أيضا تصميم وتدشين نظام شامل وسري لإدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على أساس نوع الجنس. وبناء على المبادرات المبلغ عنها في الفترة المشمولة بآخر تقرير، واصلت كيانات تابعة للأمم المتحدة مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبرنامج الإنمائي وصندوق السكان واليونيسيف واليونسكو ومنظمة العمل الدولية تقديم الدعم للمؤسسات الفلسطينية لبناء قدرتها على منع العنف ضد المرأة والتصدي له، بسبل منها تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١١-٢٠١٩) والجهود الرامية إلى تحسين جمع البيانات وتحليلها في هذا المجال.

هاء - السلطة وصنع القرارات

٣٩ - خلال عام ٢٠١٢، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية الرامية إلى تعزيز قدرات ٤٠ قيادية شابة فلسطينية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وتعزيز شبكاتهن. ونتيجة لذلك، شارك ٨٥ في المائة من المتدربات كمرقيات في رصد الانتخابات المحلية التي أجريت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، ترشحت أربع مشاركات في الانتخابات في قائمة حزبهن السياسي. وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع اللجنة التقنية لشؤون المرأة، التدريب والتوعية بشأن مشاركة المرأة واضطلاعها بالقيادة في المجال السياسي إلى أكثر من ٣٠٠ امرأة ورجل، بما في ذلك أعضاء في المجالس المحلية وشباب. ومن خلال هذا البرنامج، نقح مجلسان محليان استراتيجيتهما وخطتيهما للعمل لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأعيد بنجاح تنشيط اللجنة الوطنية المعنية بالمشاركة السياسية للمرأة. وأفادت اللجنة التقنية لشؤون المرأة أن ما يزيد على ٢٠ امرأة قدمن طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.

واو - التنمية المؤسسية

٤٠ - قام البرنامج الإنمائي، كجزء من البرنامج المشترك المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بتعزيز الوعي بالمسائل الجنسانية والخبرات المتعلقة بها لدى الموظفين المدنيين العاملين في وحدات الحكم المحلي وعلى المستويات المختلفة للمجتمعات المحلية، وقام بجهود لتنمية القدرات بالشراكة مع جامعة بيرزيت. وجرى تقديم المعارف والأدوات اللازمة إلى نحو ٣٧٠ موظفا حكوميا (٣٨ في المائة منهم من النساء) من أجل إدماج الاعتبارات الجنسانية في التخطيط لتنمية المقاطعات والميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية.

٤١ - ووقع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على اتفاق مع وزارة شؤون المرأة لإنشاء وحدة رصد وتقييم وتنفيذ خطة لتطوير بناء القدرات من أجل موظفيها. وتكتمل هذه الوحدة وحدات الرصد والتقييم الأخرى القائمة في وزارة التخطيط، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والمؤسسات المختصة الأخرى في ما يتعلق برصد المساواة بين الجنسين وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة والاستراتيجية الجنسانية الوطنية الشاملة لعدة قطاعات.

٤٢ - وأعار البرنامج الإنمائي خبيراً في الشؤون الجنسانية إلى وزارة العدل، الذي ساعد الوزارة في إنشاء وحدة للعدل بين الجنسين. وعمل الخبير في الشؤون الجنسانية مع الوزارة من أجل وضع خطة عمل متعلقة بالشؤون الجنسانية استناداً إلى الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة. ويدعم تعزيز هذه الوحدة الخاصة بالشؤون الجنسانية حالياً مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على المستويين التقني والتنفيذي من خلال مشروع "الشراكة".

٤٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز عدد من الوزارات تقدماً في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياساتها وبرامجها واستراتيجياتها. إذ عدلت وزارة الزراعة سياسة التوظيف فيها لكفالة أن تكون نسبة ٢٥ في المائة من جميع الموظفين المتقدمين حديثاً في مستويات الإدارة المتوسطة والعليا من النساء. وعممت وزارة الثقافة مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجية قطاع الثقافة ووثقت الممارسات الواعدة من أجل إدماج الاعتبارات الجنسانية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واعتمدت وزارة التعليم خطة المطاعم المدرسية كنموذج وطني للأعمال التجارية للمرأة. وأقرت مراكز الإصلاح والتأهيل التابعة لوزارة الداخلية/الشرطة المدنية الفلسطينية حق المرأة السجينة في العمل خلال مدة سجنها ووافقت على منح السجينات فرص التمكين الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، أشرفت وزارة الشؤون الاجتماعية على "مركز المحور" وزادت نوعية وعدد فرص العمل للنساء اللواتي يعشن في الملجأ.

٤٤ - وقدمت منظمة العمل الدولية الدعم إلى السلطة الفلسطينية لوضع حد أدنى للأجر الوطني من أجل حماية العمال ذوي الأجور المنخفضة ومساعدة الفئات المهمشة والضعيفة، وقدمت المساعدة التقنية في ما يتعلق بمراجعة التشريعات المتعلقة بالعمل والعمالة، واضطلعت باستعراض قانوني جنساني بالتعاون مع اللجنة الوطنية لعمل المرأة. واقترحت مجموعة من التعديلات، بالأساس على قانون العمل لعام ٢٠٠٠، بناء على نتائج الاستعراض. وقدمت المنظمة المساعدة التقنية أيضاً في وضع نظام متكامل للضمان الاجتماعي، وواصلت

تقديم التدريب والمساعدة التقنية إلى الوزارات والمؤسسات الأخرى في مسألة إجراء عمليات التحقق من حالة المساواة بين الجنسين.

٤٥ - وساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان وزارة الصحة في وضع برنامج وطني لخدمات تنظيم الأسرة، والاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وساعد الصندوق أيضا في وضع مناهج دراسية تركز على المسائل المتعلقة بالعنف الجنساني، وقام بمبادرات لبناء القدرات تركز على الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية. ودعم الصندوق وزارة الشؤون الاجتماعية في إعداد مناهج دراسية خاص بالمهارات الحياتية كي يستخدمه المستشارون الذين يتعاملون مع الفتيات والفتيان المهمشين. وأجرت منظمة الصحة العالمية حلقات تدريبية لموظفي وزارة الصحة من أجل تطوير القدرة على الاضطلاع بالتحليل ومعالجة الأثر المتفاوت للسياسات الصحية على المرأة والرجل.

٤٦ - وواصلت اليونسكو دعم مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال أنشطة بناء القدرات، والبحث، والدعوة، والتوثيق. وساعد برنامج اليونسكو لتنمية القدرات منظمات أهلية وغير حكومية وحكومية متنوعة في إدارة برامج وإجراء بحوث وتحليل السياسات من منظور جنساني، والإبلاغ بفعالية في ما يتعلق بالمسائل التي تؤثر في حالة ومركز المرأة الفلسطينية. ونفذت اليونسكو أيضا برنامج تدريب لوحدات القضايا الجنسانية في الوزارات المختصة.

٤٧ - وعلى غرار الفترة المشمولة بالتقرير السابق، اتخذ أيضا عدد من المبادرات من أجل تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة. وأتمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخرا إجراء استعراض جنساني لخطة الاستجابة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١١-٢٠١٣^(٤٢) بهدف تحديد نتائج ونواتج ومؤشرات واضحة من شأنها أن تسهم في إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين وأن تقيسه. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بجهود رائدة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ومنظمة الأغذية والزراعة. وعملت الهيئة مع منظمة الأغذية والزراعة، في تقييم شامل لعمليتهما وبرامجهما، ويقوم مكتب المنظمة حاليا بتنفيذ توصياتها. وواصل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تنفيذ مؤشر جنساني خاص بالميزانية ووجه الجهود بشكل خاص نحو إدماج البيانات والتحليلات حسب نوع الجنس في عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١٢.

(٤٢) خطة الاستجابة المتوسطة الأجل لفريق الأمم المتحدة القطري هي أداة للتخطيط الاستراتيجي تهدف إلى هيكل العمل المشترك لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٨ - يمثل الافتقار المتواصل للتقدم في عملية السلام، والتوترات المتزايدة، وحدوث تصعيد في أعمال العنف وما يرتبط به من نزوح خلال الفترة المشمولة بالتقرير مصدر قلق عظيم. وقد خلقت السياسات التقييدية الخاصة بالإقامة، والتخطيط والتقسيم إلى مناطق، والحركة، بالإضافة إلى التوسع الاستيطاني المستمر، وإغلاق قطاع غزة حالة، إنسانية مليئة بالتحديات تؤثر سلباً على حياة العديد من النساء الفلسطينيات وأسرهن. ورغم ما أُحرز من تقدم في ما يتعلق ببعض مؤشرات التنمية، فإن تقلب السياق يجعل التقدم المحرز هشاً وقابلاً للانتكاس. وتستمر المعدلات العالية للبطالة والفقر وانعدام الأمن ولا يزال العديد من النساء والفتيات الفلسطينيات يواجهن عراقيل كبيرة في الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم، والصحة، والمياه، والصرف الصحي. ويمكن أن يؤدي انعدام الأمن والفقر إلى تفاقم التمييز والاعتداء القائمين على نوع الجنس، وقد عانت الفلسطينيات من ذلك في شكل مستويات مرتفعة من العنف في المجالين العام والخاص، وكذلك في شكل تمييز في مكان العمل.

٤٩ - وواصلت منظمات الأمم المتحدة، التي تعمل في بيئة متقلبة ومعقدة، التصدي لهذه التحديات وقامت بأنشطة مكثفة من أجل تلبية احتياجات النساء والفتيات. وتحققت إنجازات هامة في مجال السياسات والتنمية المؤسسية خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وكانت الخطوات الأولية لتنفيذ الاستراتيجية الجنسانية الوطنية الشاملة لعدة قطاعات لعام ٢٠١١-٢٠١٣ والاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (٢٠١١-٢٠١٩) مشجعة. غير أن التنفيذ الفعال لهاتين الاستراتيجيتين يتطلب التزاماً سياسياً، ودعمًا تقنياً، وموارد مادية على نحو مستدام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت السلطة الفلسطينية اتخاذ تدابير للتصدي للعنف ضد النساء، بما في ذلك من خلال تعزيز وحدات الشرطة الخاصة بحماية الأسرة، والاضطلاع بالمزيد من الامتلاك المؤسسي للملاجئ، والإعلان عن تكوين لجنة من أجل دراسة قوانين الأحوال المدنية من أجل حماية النساء. ومن الأهمية بمكان البناء على هذه الأنشطة ودعمها وتوسيعها.

٥٠ - وأتاحت برامج الأمم المتحدة المشتركة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والبرنامج المشترك بشأن الثقافة والتنمية الفرصة لمنظمات الأمم المتحدة والشركاء المحليين للعمل كشركاء ولتعزيز آليات الملكية الوطنية. ومن الموصى به كثيراً أن تبني منظومة الأمم المتحدة على إنجازات هذه البرامج وأن تعمل من أجل التنفيذ المتواصل للبرامج المشتركة بشراكة مع الشركاء الوطنيين والمحليين.

٥١ - ويظل تحسين حالة المرأة الفلسطينية مرتبطا ارتباطا وثيقا بمجهود تحقيق السلام الدائم وبقدرة المرأة على المشاركة في عمليات صنع القرارات المتعلقة بالسلام والأمن. وينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى إشراك النساء الفلسطينيات والإسرائيليات في عملية سلام تُعاد إليها الحياة وأن تدعم العملية وفقا لروح قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ويجب إنشاء آليات من أجل تعزيز المساواة ورصد التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار والالتزامات ذات الصلة بشأن النساء والسلام والأمن.

٥٢ - وبالنظر إلى التغييرات السياسية الأخيرة في المنطقة والمشاركة المتزايدة للمرأة العربية في الحياة السياسية وعمليات صنع القرار، من المهم مواصلة تعزيز ودعم حق المرأة الفلسطينية في المشاركة والقيادة السياسيتين الفعالتين. وينبغي أن تولى عناية خاصة لتقديم التدريب أثناء العمل إلى النساء المنتخبات حديثا لشغل مناصب. ويجب توفير الدعم للنساء في مختلف مراحل العمليات الانتخابية، وتبغى مواصلة تطوير الشراكات الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة المهمين، أي الأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، ومؤسسات الدولة، والمجتمع المدني.

٥٣ - ومن الأهمية بمكان مواصلة جمع وتحليل البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والعمر في ما يتعلق بمجموعة من المسائل التي تؤثر في حياة الفلسطينيين وضمان إدراج تلك المعلومات على نحو ممنهج في التقارير والإحاطات التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.